ناقش عدداً من مواد مشروع قانون الأمومة

البرلمان يصادق على عدد من الاتفاقيات بين بلادنا والصين والصندوق السعودي للتنمية

صنعاء / سبأ :

صادق مجلس النواب في جلسته أمس برئاسة رئيس المجلس يحيي على الراعي على اتفاقية القرض الحكومي الميسر بين حكومة بلادنا (ممثلة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي) وحكومة جمهورية الصين الشعبية ممثلة ببنك التصدير والاستيراد الصيني بمبلغ (240,000,000) يوان صيني مايعادل (31,168,830) دولاراً إمريكياً وذلك لتمويل مشروع توسعة وتحديث مصنع اسمنت باجل .

كما صادق المجلس على اتفاقية قرض البائع (المدعوم) بين حكومة بلادنا والشركة الصينية الوطنية لاستيراد وتصدير الآلات والمعدات بمبلغ (59,231,170) دولاراً إمريكي وذلك لتمويل مشروع توسعة وتحديث مصنع اسمنت باجل.

وشدد المجلس على ضرورة موافاته بتقارير فصلية عن سير تنفيذ المشروع كما صادق المجلس على اتفاقية القرض المبرمة بين حكومة بلادنا والصندوق السعودي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع إنشاء كلية الطب والعلوم الصحية بجامعة تعز بمبلغ (45,000000) ريال سعودي مايعادل (12000000) دولار امريكي في ضوء مناقشته لتقرير اللجنة المشتركة من لجنتي التعليم العالي والتنمية والنفط, حول هذه الإتفاقية والتزام الجانب الحكومي بتوصيات المجلس والتي اكد من خلالها على ضرورة تنفيذ المشروع المستهدف من هذه الاتفاقية بدقة وكفاءة عالية وإلـزام الشركات المقاولة بالتقيد بالشروط والمعايير والمواصفات والمواعيد الزمنية المنصوص عليها في اتفاقية القرض والمناقصات والعقود التنفيذية للمشروع وتوفير المبالغ اللازمة لتغطية كامل مساهمة الحكومة في المشروع والمحددة بمبلغ (13000000) دولار امريكي في الموازنة العامة للدولة للسنوات التي سيتم خلالها تنفيذ المشروع مؤكدا أهمية موافاته بنسخ من التقارير الدورية المفصلة التي سترفعها إدارة المشروع حول سير تنفيذ المشروع الممول بهذا القرض ومستوى إنجازه.

وأقر مجلس النواب في جلسته هذه مشروع القانون بإنشاء كلية للتربية الرياضية تتبع جامعة صنعاء وتخضع لقانون الجامعات في كافة الأمور المنظمة لإنشائها وشؤونها وإلغاء القرار الجمهوري بالقانون رقم (4) لسنة 1996م بشأن إنشاء المعهد العالي للتربية البدنية والرياضية وذلك بعد مناقشة المجلس لتقرير لجنة التعليم العالي والشباب والرياضة.

كما أقر المجلس بشأن ذلك عدداً من التوصيات ألزم بموجبها الحكومة نقل موازنة المعهد العالي للتربية البدنية والرياضية كاملة من موازنة وزارة الشباب والرياضة إلى موازنة جامعة صنعاء, وكذا نقل كادر المعهد العالي للتربية البدنية والرياضية من أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم والكادر الفني والإداري التابع للمعهد ودمجهم ضمن كادر أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم والكادر الاداري والفني التابع للجامعة على ان يتم منحهم كافة الحقوق الممنوحة لزملائهم العاملين في جامعة صنعاء وفق القوانين واللوائح, وكذا استمرار الكلية في المبنى الحالي للمعهد لمرحلة انتقالية لحين استكمال بناء وتجهيز مبان خاصة بها مع جميع المرافق والخدمات التابعة لها بموجب المحضر الموقع بين وزارة الشباب والرياضة وجامعة صنعاء ورصد المبالغ اللازمة لإنشاء كلية التربية الرياضية التابعة لجامعة صنعاء ضمن الميزانية العامة للدولة في إطار موازنة جامعة صنعاء للعام القادم إذا تعذر اعتمادها لهذا العام.

إلى ذلك ناقش المجلس عدداً من مواد مشروع قانون الأمومة المأمونة بناء على تقرير اللجنة المشتركة من لجنتي تقنين أحكام الشريعة الإسلامية والصحة العامة والسكان وسيواصل مناقشته لمشروع هـذا القانون فـي جلساته اللاحقة.

وكان مجلس النواب قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه وسيواصل أعماله اليوم الأربعاء بمشيئة الله تعالى.

حضر الجلسة الدكتور محمد عبدالله الصوفي رئيس جامعة تعز , والدكتورة جملية صالح الراعبي وكيل وزارة الصحة العامة والسكان , وهشام شرف عبدالله وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي , و عبد الكريم يحيى حراب مدير عام مصنع إسمنت باجل , وأحمد حمود قلالة مدير عام الشؤون القانونية.

جرى ذلك بعد ان ناقش المجلس هاتين الاتفاقيتين في ضوء تقريري اللجنة المشتركة من لجنتي التجارة والصناعة والتنمية والنفط بشأن هاتين الاتفاقيتين والتصويت عليهما والتزام الجانب الحكومي بتوصيات المجلس بشأنهما, اكد المجلس فيها على أهمية تنفيذ المشروع الممول بهذا القرض في الفترة الزمنية المحددة وطبقاً للمواصفات والمقاييس المذكورة في عقد التنفيذ, وإبرام اتفاقية إعادة اقراض بين الحكومة اليمنية والمؤسسة اليمنية العامة لصناعة وتسويق الإسمنت فيما يخص هذا القرض والتأكيد على الشركة الإشرافية بمتابعة حسن سير تنفيذ المشروع في جميع مراحل تنفيذه وفقاً لعقد التنفيذ والعمل على تأهيل وتحديث الخطوط الإنتاجية القديمة بحيث يحقق تشغيلها جدوى اقتصادية مربحة.

قضية الأرض.. وطنية

فيصل الصوفي

واضح أنه بالنسبة لقضية الأرض تم التعامل بشأنها في غياب الرؤية الوطنية والمستقبلية، فحالات المنح والاستـملاك غير الرشيد وغير المقنن والسطو عليها من قبل النافذين كان يتم بطريقة فوضوية، ومع تحول الأمر إلى ظاهرة ظهرت بعد وقت قصير مشكلات خطيرة، وهذا حدث في مختلف مناطق البلاد، وإذا كانت المشكلات الخطيرة تقتصر على مناطق محددة الآن فذلك لأن الأرض فيها مرتفعة الثمن. ومع ذلك فإن تلك المشكلات الناتجة عن تلك الفوضى وعن غياب الرؤية الوطنية يمكن التغلب عليها بقرار سياسي يصحح الخطأ ويدين الفوضى.

في بعض المناطق الجنوبية حيث برزت المشكلات الناتجة عن سوء التعاطي مع قضية الأرض' فسر أحد المسؤولين المهمين المشكلة بالقول إن نحو 15 شخصية نافذة هي المسيطرة على الأراضي، وقال مسؤول آخر إن الذين سطوا عليها عددهم خمسة فقط، وأن تحريرها من سيطرتهم يحل 80 ٪ من المشاكل المتعلقة بالأراضي، ومثل هذه التقديرات تبدو غير مبالغ فيها خصوصاً وأن حصراً أولياً للجنة الرئاسية أظهر أن شخصية عسكرية تمتلك نحو 1200 قطعة أرض مختلفة المساحات في عدد من المناطق الجنوبية والشرقية، وهذه المعلومات التي مصدرها مسؤولون حكوميون كبار تشير إلى أن سقوط الأراضي بأيدي قلة من الناس، وهذا هو السبب الرئيسي في بروز مشكلة الأراضي، بالطبع ليس صحيحاً أن مصدر هذه المشكلة هم النافذون في السلطة وحدهم، فالذين سيطروا على الأراضي عن طريق المنح أو الاستملاك غير المقنن أو الفساد أو لسطوهم عسكريين ومدنيين، فيهم شيوخ وضباط وموظفون كبار وقادة سياسيون في أحزاب السلطة والمعارضة...الخ.

إن أي مواطن في عدن مثلاً لا يغضب إذا منحت الحكومة لأحد المستثمرين عشرين كيلومتراً مربعاً من الأراضي ليبني مدينة سكنية أو يقيم مشروعاً صناعياً أو مزرعة كما يغيضه أن يحصل مواطن على أرض لإقامة منزل لعائلته أو أن تخصص مساحة من الأرض لموظفي هيئة أو مصلحة ما، فما يغضبه هو أن تصير الأرض بالمنح والسطو ليس للسكن وأصبحت مصدر إثراء، في حين هو لا يملك مساحة شبر من الأرض تحت سماء وطنه الكبير.. فكيف لا تكون هنا مشكلة؟

خلال الاجتماع الإسبوعي لمجلس الوزراء

اتخاذ عدد من القرارات لضمان تنفيذ المشاريع ومعالجة قضايا الناس ودعم المحليات

التأكيد على قرار وزارة الدفاع بشأن وضع نظام جديد للتجنيد في القوات المسلحة

صنعاء/سبأ :

وقف مجلس الوزراء في اجتماعه الإسبوعي أمس أمام تقرير الدكتور علي محمد مجور رئيس المجلس المتضمن القرارات والتوجيهات التي تم اتخاذها من قبل اللجنة المصغرة لمتابعة التطورات في الساحة الوطنية التي رأسها الاخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية والمتعلقة بالإجراءات التنفيذية للمعالجات التي تم اتخاذها ازاء بعض القضايا ذات الصلة بالجوانب الخدمية والانمائية ، وكذا التدابير الكفيلة بتعزيز السكينة العامة إضافة الى الإجراءات الخاصة بتأمين المحاكمات العادلة للمتورطين الذين تم القبض عليهم في إعمال الشغب والفوضى التي حدثت في بعض المديريات باعتبارها اعمالاً تجرمها القوانين النافذة وفي المقدمة قانون العقوبات.

عدم إفساح المجال لأي كان لتعطيل الأعمال وعرقلة المشاريع والتسبب بإثارة التذمر والشغب

إقرار سرعة صرف التعويضات لملاك الأراضي بمشروع الغاز في بلحاف

واتخذ المجلس في ضوء ذلك عددا من القرارات منها تكليف الوزراء في الوزارات الخدمية للنزول الميداني والمتابعة المباشرة للأعمال والمشاريع الجاري تنفيذها والعمل على معالجة القضايا الآنية اولا بأول بما يؤدي الى انجاز المشاريع وتجاوز أي إشكاليات قد تؤثر في سير التنفيذ مع التأكيد على ضرورة دعم المجالس المحلية وتعزيز حضورها الفاعل في أداء المهام المناطة بها .

وشدد المجلس على ضرورة تحمل الجميع للمسؤوليات بصورة حاسمة والتطبيق الصارم للقوانين السارية وتكريس مبدأ سيادة النظام والقانون والثواب والعقاب في كل أعمال الحكومة والهيئات التابعة لها وعدم إفساح المجال أمام أي كان لتعطيل الأعمال وعرقلة المشاريع والتسبب في إثارة أعمال التذمر والشغب لما تمثله من إضرار فادحة في الممتلكات الخاصة والعامة والأمن والاستقرار والسكينة العامة للمجتمع.

وأكد المجلس على قرار وزارة الدفاع بشأن وضع نظام جديد لتلبية حاجات التجنيد للقوات المسلحة بمعايير واضحة وشفافية كاملة وذلك بداية من نطاق المديريات والمراكز في كافة المحافظات وبما في ذلك قرار الأخ وزير الدفاع بإيقاف الإجراءات القائمة الآن في عملية التجنيد واعتماد النظام الجديد والبدء بتطبيقه.

واتخذ المجلس قـراراً بشأن التعويضات الخاصة بمشروع الغاز الطبيعي المسال في بلحاف قضى بسرعة صـرف التعويضات وفقا للتسعيرة الجديدة التي حددتها اللجنة الفنية المشكلة لمراجعة تظلمات المستفيدين من حجم التعويض الـذي تم اعتماده في وقت سابق.

وشدد المجلس على وزارة النفط والـمـعـادن استكمال الإجـراءات اللازمة والبدء الفوري بصرف مبالغ التعويضات التي روعي فيها تأكيد التعويض العادل لملاك الأراضي الذين سيتم تعويضهم وبحيث تقوم اللجنة المختصة بالفحص الدقيق والتأكد من سلامة الوثائق المقدمة الخاصة بالأراضي التي تم إقرار تعويض أصحابها.

وأقر المجلس مشروع الإجراءات الحكومية المخططة لتنفيذ البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ رئيس الجمهورية والبرنامج العام للحكومة للفترة أبريل - ديسمبر 2008م, وذلك بعد مراجعته من قبل كافة الوزارات واستيعاب الملاحظات المقدمة بشأنه.

الموافقة على مشروع الإجراءات الحكومية لتنفيذ برنامج الرئيس الانتخابي

وأكـد المجلس ضـرورة إجـراء التقييم المستمر لما يتم انجازه في مختلف القطاعات وإعـداد تقارير تقييم الاداء عن سير عملية التنفيذ ورفعها إلى المجلس كل شهرين للإطلاع والمناقشة في اتجاه تعزيز الإجراءات التنفيذية ومعالجة أوجه القصور أينما وجدت.

واطلع المجلس على تقرير الأخ وزير شئون مجلسي النواب والشورى حول التوصيات الصادرة عن مجلس النواب للحكومة خلال العام 2007م ، وأكـد المجلس على المسئولية الدستورية التكاملية بين السلطتين التنفيذية والتشريعية تجاه الوطن وأبنائه وخدمة المصلحة العامة ، ووجه بهذا الشأن الوزراء المعنيين بتلك التوصيات تقديم تقاريرهم عن مستوى التنفيذ إلى الأخ وزير شئون مجلسي النواب والشورى تمهيدا لرفعها إلى مجلس الوزراء للإطلاع واتخاذ ما يلزم.

وأحال المجلس مشروع اللائحة التنفيذية لقانون التعليم الفني والتدريب المهني إلى لجنة وزارية برئاسة الأخ وزير التربية والتعليم وعضوية الأخوة الوزراء المعنيين وذوي العلاقة لمراجعة مشروع اللائحة في الجوانب الإجرائية والفنية والتعليمية والـرفـع إلى المجلس بالنتائج في اجتماع قادم للمناقشة واتخاذ القرار المناسب ، كما هو في 31 ديسمبر 2007م.

واطـلـع المجلس على تقرير وزارة المالية عن أوضاع المديونية الخارجية للجمهورية اليمنية ، حيث أوضـح التقرير أن إجمالي قيمة الـقـروض التراكمية وصلت في التاريخ المذكور إلى 11 ملياراً و215 مليون دولار تم استخدام 9 مليارات و433 مليون دولار منها وتسديد 4 مليارات و258 مليون دولار، فيما بلغ اجمالي الرصيد القائم للمديونية 5 مليارات و814 مليون دولار والباقي بدون استخدام (مليار و782 مليون دولار) .

وأكد التقرير أن الإقراض الخارجي هو في الحدود الآمنة وذلك بفضل السياسة المتبعة لعملية الاقتراض وإدارة الدين الخارجي ، موضحا بهذا الخصوص أن نسبة القروض الثنائية ومتعددة الاطـراف تصل إلى 57ر96 بـالمائة من اجمالي القروض ، مشيرا إلى أنه قد تم شطب ومبادلة نحو ثمانية ملايين دولار مع الحكومتين اليابانية والإيطالية الصديقتين.

ونـوه المجلس بالتحسن الذي طرأ على السحب من القروض على المشاريع التي تم تخصيص المبالغ لها, وأكـد على الاخ وزيـر المالية المتابعة والتقييم المستمر وتطوير آلية الصرف بما ينسجم وسياسية الدولة والاجـراءات المتفق بشأنها مع المانحين.

ووافـق المجلس على مشروع الـقـرار المقدم من وزارة النقل بشأن الموافقة على انضمام اليمن إلى بروتوكول دفتر المرور والمكث المؤقت المعمول به بين كل من سوريا ، لبنان ، الأردن والسعودية ، وفوض الاخ وزير النقل بالتوقيع على الانضمام والتنسيق مع الاخ وزير الشئون القانونية لاستكمال الاجراءات القانونية اللازمة.

ويهدف البروتوكول إلى تعزيز أوجه التعاون المشترك وتسهيل عبور الأشـخـاص والبضائع بين أراضي الدول الموقعة عليه وعبرها (ترانزيت) للأغراض المختلفة وذلك بالاستناد إلى أحكام الاتفاقيات الثنائية المبرمة بينها واتفاقية تنظيم النقل بالعبور (الترانزيت) واتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين دول الجامعة العربية ، كما يتضمن البروتوكول تفاصيل كاملة بقواعد وإجـراءات مـرور مركبات الدول المشاركة فيه.

وفيما يتعلق بفعاليات الـوزراء على المستوى الـخـارجـي اطلع مجلس الـوزراء على تقرير وزير الخارجية عن نتائج مشاركته في اعمال القمة الإسلامية الحادية عشرة المنعقدة فـي العاصمة السنغالية داكـار في الفترة من 13 - 14 مارس الماضي وتقرير آخر عن مشاركته في الاجتماعات التحضيرية لوزراء الخارجية للقمة العربية فـي دورتـهـا العشرين المنعقدة بالعاصمة السورية دمشق أواخر الشهر الماضي.

كما اطلع المجلس على تقرير وزير حقوق الانسان عن مشاركتها في اعمال الدورة 52 للجنة وضع المرأة في الأمم المتحدة المنعقدة بمدينة نيويورك في الفترة من 25 فبراير حتى 7 مارس 2008م وكذلك حضورها أعمال الـدورة السابعة لمجلس حقوق الانسان التي عقدت بمدينة جنيف في سويسرا خلال شهر مارس المنصرم.

الاطلاع على تقرير عن المديونية الخارجية يؤكد أن الإقراض الخارجي في الحدود الآمنة